



وهذا سواء كان قوله حجة ام لا والذي ذكرناه هنا انه ان فرغنا  
 على ان قوله حجة وانه القياس في تخصيص العموم به قولان  
 وهذا سواء كان الصانع اوريا او لم يكن وقد حكيناها وجهين  
 في شرح المختصر ووجه كونه لا يخص وان كان حجة مجموع  
 بالعموم وان الصانع كانت ترجع الى العمومات وبه يكون  
 اجتهادهم واما الثاني فانه لا يلزم من كون قوله حجة ان لا  
 يقلد الا ترى الى المجتهدين يقلدون وليست اقوالهم حجة  
 فمجتهد الصانع اذا لم يجعل قوله حجة حين تقليد مخلص  
 ذهب امام الحرمين وغيره الى ان العموم لا يقلده قالوا ليس  
 هذا انه دون المجتهدين عسى الصانع عاذا الله فم اجل  
 واعلم قد قالوا بل ان هذا منهم لا يوثق به فانها تثبت حق  
 البتوت كما تثبت مذهب الائمة الذين لهم اتباع قد طمعوا  
 طبق الارض ودونوا مذهبهم فابتغيت بها القلوب وبها جز  
 ابن الصلاح في كتاب الفتيا وارا انه لا يقلد التابع ايضا  
 ولا غيره ممن لم يدون مذهبهم وانما يقلد الذين دونت مذهبهم  
 قلت فغلي هذا يخص التقليد في الائمة الاربعة والاولا في  
 وسفيان واسحاق وداود على خلاف في داود وكان الصلاح يروى  
 لئن هو لا هو دور الاتباع ولا في نور اتباع قليلون جعلوا ذهب  
 الامام والغزالي الى ان الشافعي هو الذي يجب على كل مخلوق  
 ان يتبعه وتابعها على ذلك طائفة وذهب ابن حزم الى انه لا يقلد  
 الا الصانع والتابعون وان كان لا بد من تقليد غيرهم فتقدم  
 محمد بن نصر المروزي من اصحاب الشافعي والشافعي والطيب في  
 محمد بن نصر حكيناها في الطبقات في ابن محمد بن نصر ومحمد بن نصر



كاوصف